مجلة القانون والعلوم السياسية | المجلد 08 / العـدد: 02 (2022)، ص 312-321

تاريخ الاستلام: 05-04-2022 تاريخ القبول: 14-05-2022

أثر المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة

The Impact of the National Observatory of Civil Society in Promoting National Values, Democratic Practice and Citizenship

د. نعيمة مراح *
جامعة سعيدة (الجزائر)
naima.merah@univ-saida.dz

د. عبدالكريم مراحي
جامعة سعيدة (الجزائر)
abdelkarim.merahi@univ-saida.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آليات ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، من خلال مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني، الذي منحته المراجعة الدستورية الأخيرة لسنة2020 مكانة هامة. واعتبرته مكسبا دستوريا هاما تمثل في إحداث الهيئة الدستورية الاستشارية المتعلقة "المرصد الوطني للمجتمع المدني" المنصبة من طرف رئيس الجمهورية بتاريخ 2021/12/29، التي تتولى تقديم أراء وتوصيات تتعلق بانشغالات المجتمع المدني إلى جانب إسهاماتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، و تعزيز القيم الوطنية والمواطنة.

كلمات مفتاحية: المرصد الوطني، المجتمع المدني، ترقية، القيم الوطنية، المواطنة، الممارسة الديمقراطية.

Abstract:

This study aims at identifying the mechanisms for promoting national values, democratic practice and citizenship through the contribution of the National Observatory of Civil Society, which the 2020 last constitutional review has granted a prominent position and deemed an important constitutional benefit, represented in the creation of the constitutional advisory body related to the National Observatory of Civil Society and set up by the President of the Republic on December 29, 2021, which takes charge of providing opinions and recommendations that concern the civil society's preoccupations, in addition to its basic participation of consolidating democratic development, supplying the necessary conditions to deepen the democratic practice and to enhance national values and citizenship .

Keywords: National Observatory, Civil society, Promotion, National values, Citizenship, Democratic

*المؤلف المرسل.

. مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني أحد المفاهيم الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة. حيث ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى نكاد نجزم أنها لصيقة به، بينهما ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية .تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة (دولة الحق و القانون)، الديمقراطية، المواطنة وحقوق الإنسان.[1]

حيث أصبحت تنظيمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما وفعالا في تغيير السياسات العامة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الدول، فصار لها وزنها على الصعيد المحلي و العالمي.الأمر الذي دفع المشرع الدستوري الجزائري إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الدستورية الجوهرية بمقتضى التعديل الدستوري لسنة2020[2] شكل فيها موضوع المجتمع المدني محورا أساسي في العديد من نصوصه، لا سيما إحداث مؤسسة دستورية استشارية بمقتضى المادة 13 من التعديل الدستوري والمتعلقة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في المساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ولذلك تتمحور المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة حول مهام المرصد الوطني التي تتجاوز المشاركة مع المؤسسات في تحقيق التنمية الوطنية، وكذا تقديم أراء وتوصيات واقتراحات بشان وضعية المجتمع المدني، بل تتعدي ذلك بترقية الحس المدني والقيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز القيم الإنسانية كالصدق والاعتماد على الذات والإخلاص والطموح والتكيف والشجاعة والجرأة، من خلال احترام الطرف الأخر والاستماع لهم، وتقبل آراءهم لخلق مفاهيم عن التسامح الذي يعد أساس الفضيلة بين البشر للمساهمة في خلق الإيثار بين المجتمعات.

ونظرا لأهمية الموضوع لدور المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة. تتمحور إشكالية الدراسة في: **ما مدى مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة؟**

حيث أنه ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية تم استخدام المنهج التحليلي من خلال إبراز دور المرصد الوطني للمجتمع المدني و أهم إسهاماته في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة.

الأول المبحث الأول: القيم الوطنية وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية والمواطنة:

إن البحث في طبيعة العلاقة بين القيم الوطنية وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية والمواطنة يقتضي منا ضبط مفاهيم المصطلحات أولاً، ثم تحديد العلاقة بين القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ثانياً.

المطلب الأول: تعريف القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية والمواطنة:

للقيم الوطنية أهمية بالغة في حياة المجتمعات، والتي لا تقل أهمية عن الديمقراطية التي حثت عليها جل الدول وكرستها في دساتيرها ومواثيقها، حيث أن كل مجتمع نجده يفتخر بمقوماته الوطنية وتاريخه. وهو ما يستوجب منا التعرض لتعريف القيم الوطنية والديمقراطية والمواطنة فيما يلي.

الفرع الأول: تعريف القيم الوطنية:

1- مفهوم القيم: كلمة القيم لغة من الفعل" قوَم" الذي تتعدد موارده و معانيه، فقد استخدمت العرب هذا الفعل ومشتقاته للدلالة على معان عدة منها:**الديمومة و الثبوت:** وهو ما يشير إليه أصل الفعل"قوم" لأنه يدل على القيام مقام الشيء يقال"ماله قيمة"إذا لم يدم على الشيء ولم يثبت عليه.[3] ومنه قوله عز وجل:" وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ"[4] أي دائم و قوله تعالى:" إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ "[5] أي في مكان تدوم إقامتهم فيه.كما قد تشير إلى **السياسة و الرعية:** ومنه ما قالته العرب عن الذي يرعى القوم و يسوسهم" فالقيِّم :

السيد و سائس الأمر والرجل" قيم أهل بيته و قيامهم يقوم بأمرهم" ويقصد بها كذلك **الصلاح** و**الاستقامة**: فالشيء القيِّم ماله قيمة بصلاحه واستقامته.[6] ومنه قوله عز وجل" دِينًا قِيَمًا "[7] أي مستقيما، والدين القيم هو الثابت المقوم لأمور الناس ومعاشهم، وكتب قيمة مستقيمة تبين الحق من الباطل " وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ"[8].

و تعرف القيم وفقاً لمعجم كامبريدج بأنها مجموعة المبادئ التي تساعد الفرد على التمييز بين الحق والباطل، وتلهمه للتصرف في المواقف المختلفة.[9] وتتفق هذه المعاني للقيم مع المدلول العام الذي تحمله مفردة" قيمة "فالقيم تتسم بالثبات وفيها معاني الرعاية،والصلاح و الاستقامة.[10]

وللوقوف على مفهوم القيم اصطلاحا نستعرض بعض التعريفات المختلفة للمصطلح:حيث عرفت على أنها:" المعتقدات حول الأمور والغايات و أشكال السلوك المفضلة لدى الناس،توجه مشاعرهم و تفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات و الآخرين وأنفسهم و المكان والزمان وتسوغ مواقفهم و تحدد هوياتهم ،ومعنى وجودهم أي تتصل بنوعية السلوك المفضل بمعنى الوجود و غاياته.[11]

كما يرى البعض بأن القيم هي منظومة من المعتقدات والمفاهيم المهمة والدائمة التي يتقاسمها الأفراد الذين تجمعهم ثقافة واحدة، حيث يستطيعون من خلالها التمييز بين ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب، وتعدّ القيم ذات تأثير كبير على سلوك الشخص وردود أفعاله تجاه مواقفه الحياتية حيث تمثّل هذه القيم المبادئ التوجيهية التي تحركه للتفاعل في جميع النطاقات.[12]

وعليه يمكن تعريف القيم على أنها :" مجموعة من الاتجاهات والمعايير،والمبادئ و العادات و التقاليد، التي تميز شخص أو جماعة ما ، منها ما هو مكتسب و منها ما هو فطري،ومتوارث عبر الأجداد ،اتجاه موضوع أو قضية ما.

2- مفهوم الوطنية: الوطنية اسم مشتق من الوطن: ، والمادة اللغوية التي تفرعت عنها الوطنية هي وطن، وكلمة وطن تعني المكان الذي حل فيه الإنسان وأقام به ويقال أوطنه المكان أي أقام فيه، والموطن يعني المكان الذي يحل فيه الإنسان ويقيم فيه ويقول عنه مكان وقوع الحرب،[13]

ولقد جاء في القرآن الكريم :" لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍۖ ."[14] فموطن القوم هو الأرض التي تستقر فيها الأمة وقد أحب رسول الله صل الله عليه وسلم وطنه وأرضه التي تربى فيها فقال حينما غادر أرضه مكة بقوله " وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ."[15] والوطن ذو مدلول واسع، فقد يراد به الوطن الصغير وهي القرية التي يقيم فيها الفلاح ، وقد يراد بها الدولة بمعناها الحديث[16].

وعند الرجوع إلى الكتب و التعاريف الاصطلاحية، وخاصة السياسية منها نجد أنها لا تختلف عن المعنى اللغوي، حيث يعرف الوطن على أنه: البقعة الجغرافيّة التي ولد الإنسان بها لتصبح سكَناً له ومقرّاً نما وترعرع فيه، وهو المكان الذي يشعر به الفرد بالانتماء والولاء له، وهو الحاضن الدائم لهذا الفرد، أو المكان الذي تستقرّ فيه جماعة من الأفراد بحيث تكون مَكاناً أو مقرّاً دائماً لتلك المجموعة[17]. فالوطن إذن هو البلد الذي تسكنه أمة يشعر المرء بارتباطه بها وانتمائه إليها.

وقد تعددت تعريفات الوطنية منها: تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية هي: تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد، والفخر بالتاريخ, والتفاني في خدمة الوطن.[18]

وعرفها البعض بأنها: التعبير الصادق عن الانتماء للوطن بالقول والعمل، والإسهام الفعال في الدفاع عن الوطن ضد أية تحديات خارجية، والإسهام في تقدمه ورفعته وإعلاء شأنه بين الأوطان. وعليه فإن مقياس الوطنية هو: مقدار الرصيد الوطني الذي يُسجله كل مواطن من أجل الوطن.[19]

كما تعني الوطنية حب الوطن والولاء له والتمسك به، وقد تبلور الاتجاه الوطني عند العرب بشكل واضح، وكمفهوم سياسي اجتماعي في القرن التاسع عشر، وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة عدة أسباب منها إرسال البعثات العلمية إلى أوربا وانتشار التعليم ونشاط حركة الترجمة والتأليف، وفي هذا الصدد يؤكد أحد المفكرين القوميين أن الإنسان يشعر بتعلق عاطفي وارتباط كلي بالمحل الذي ولد ونشأ وترعرع فيه، كما يشعر بتعلق باطني نحو أهل ذلك المحل ونحو جميع الناس الذين عايشهم وعاشرهم وألفهم في صغره وصباه.[20] وعرفها الدكتور علي فخرو بأنها: مشاعر عاطفية ووجدانية تتكون عند الفرد تجاه الوطن أو الأرض التي يحبها.[21]

فهذه التعريفات وإن اختلفت ألفاظها فإنها متحدة المعنى، وتشير إلى: أن الوطنية شعور بالانتماء بالقول والعمل للجماعة والوطن،فالوطني هو الذي يقدم المصالح العامة على مصالحه الفردية، أو يرعاهما معا، والعمل على تحقيق مصالح الجماعة.

وعليه يمكن تعريف القيم الوطنية على أنها: مجموعة من المبادئ والضوابط التي تُحدّد سلوك المواطن في المجتمع الذي ينتمي إليه، وتتمثّل في محبة الوطن، والإخلاص له، والجهاد في سبيله، والسعي نحو الإصلاح، وكفّ أيدي المفسدين، والالتزام بالقواعد والقوانين، والقيام بالواجبات على أكمل وجه[22]. كما يمكن تعريف القيم الوطنية على أنها الأفكار أو المفاهيم العامة أو التوجهات والمبادئ اتجاه الوطن، وفي بعض الأحيان تشتمل القيم الوطنية على اهتمامات ومواقف وتفضيلات واحتياجات ومشاعر وتصرفات تنشأ لدى الفرد تجاه الوطن.[23]

فالقيم الوطنية إذن تعني مجموعة من الثوابت الوطنية للأمة، كاللغة، الدين، الراية الوطنية، العملة الوطنية، الوحدة الوطنية، حب الوطن والدفاع عنه و التفاني في خدمته...وكل ما يرمز للسيادة الوطنية، وهي بذلك مجموعة من المعايير و الاتجاهات والمبادئ، والرموز، و التي تميز مجتمع ما.أي أنها معتقدات الأمة التي تقود سلوكات ومواقف مواطنيها. والتي لها تأثير كبير على سلوك الشخص ومواقفه، حيث تمثل القيم الوطنية قواعد السلوك الشخصية والاجتماعية التي يتحلى بها الشخص اتجاه الآخرين، ويتم استيعابها من خلال عملية التكييف أو التعلم أو التنشئة الاجتماعية والتي تخضع للتفضيل الذاتي والمعايير المختلفة.

الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية والمواطنة:

1- مفهوم الديمقراطية :كلمة ديمقراطية ذات أصل إغريقي أو يوناني وتعني حكم الشعب أو سلطة الشعب ،فهي تتكون في اللغة اليونانية من مقطعين احدهما demos و تعني الشعب و الأخرى crates و تعني السيادة أو الحكومة أو السلطة و بذلك تعني الكلمة في معناها اللغوي حكم أو سيادة الشعب. أما اصطلاحا فتعرف على أنها: ذلك النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة و السلطة للشعب أو لغالبيته العظمى، بحيث يكون الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها.

كما تعرف على أنها نظام سياسي تكون فيه السيادة للشعب، وتستلزم ضمان الحريات العامة والفردية والفصل بين السلطات الثلاث وتعرف كذلك بأنها نظام سياسي وطريقة معينة لتنظيم علاقات السلطة داخل جماعة اجتماعية ذات سيادة.

2- مفهوم المواطنة: للمواطنة معاني متعددة، ويتغير معنى هذا المفهوم من ثقافة إلى أخرى ومن سياق لغوي إلى آخر، ولكن يبقى السياق السوسيولوجي السياسي هو الأكثر تقاربا في مختلف دلالات مفهوم المواطنة،.[24] إذا أردنا الانطلاق من التعريف اللغوي للمواطنة، ففي العربية كلمة مواطنة مشتقة من الفعل واطن ومعناها المشاركة في الوطن والعيش المشترك فيه، والمواطنة: مصدر رباعي مشتق من فعل وطن ومن مرادفاتها مثل: وطن – يطن وطنان بالمكان: أقام فيه، ووطن نفسه على الأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، استوطن البلد: اتخذه وطنا.[25]

أما اصطلاحا فتعرف المواطنة على أنها: "تلك الحالة التي يعد فيها الفرد مواطنا، كونه يعيش في رحاب دولة معينة ينتمي إليها ويخلص لها ومن ثم يحظى بحمايتها، ويتمتع بعضويتها سواء أكان ذلك بحكم المولد أو باكتساب الجنسية[26]

كما تعرف المواطنة على أنها "تمتع الفرد بمجموعة من القيم، من حيث الشعور والممارسة، هذه القيم هي الجوهر في فعالية المواطنة، مثل الحرية والمساواة والعدالة، ويكفل القانون تجسيد تلك القيم بالإضافة إلى تمتع الفرد بمختلف الحقوق السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، مقابل التزامه بالواجبات، في إطار العيش المشترك داخل دولة ذات سيادة" [27].

المطلب الثاني: علاقة القيم الوطنية بالمواطنة و بالممارسة الديمقراطية:

من خلال تحديدنا لمفهوم القيم الوطنية والديمقراطية والمواطنة يتبين لنا أن هناك علاقة وطيدة بين القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية و المواطنة. و هو ما سوف نوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: القيم الوطنية و علاقتها بالمواطنة:

وضحنا فيما سبق أن الوطنية تعنى حبّ الوطن في إشارة واضحة إلى الارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية اتجاهه، أمّا المواطنة فهي صفة المواطن والتي تُحدّد حقوقه وواجباته الوطنية.

حيث يؤكد الدكتور فهد الحبيب أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة أو أنّها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو دولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلاّ بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة، أي أن الارتباط بين الوطنية والمواطنة يكمن في إعداد الأفراد وتنشئتهم على مفهوم التربية الوطنية و الشعور بصفة المواطنة و التأكيد عليها إلى أن أن تتحوّل إلى صفة الوطنية.[28]

أي أن الشعور بالمواطنة يوصلنا إلى الوطنية. وهناك من يرى في طبيعة العلاقة بين الوطنية والمواطنة أن مفهوم المواطنة يشير إلى الوضع القانوني ومفهوم الوطنية يشير إلى الجانب المعنوي من شعور بالانتماء وفخر واعتزاز بالوطن، وهو ما ذهب إليه الباحثان فرا نس غاينون و ميتشال باجي حيث تطرّقا إلى مفهوم المواطنة من خلال منظومة رباعية تتضمن: الهوية الوطنية، المشاركة المدنية والسياسية، والانتماء الاجتماعي والثقافي، وخلصا إلى أن الوطنية هي الإطار الفكري النّظري للمواطنة، بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية .[29]

الفرع الثاني: القيم الوطنية وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية:

إن ضمان ممارسة الديمقراطية داخل الدولة، يقتضي توافر مجموعة المبادئ والأسس التي تظهر في سلوكات المواطنين اتجاه الوطن، والتي تتمثّل في محبته و إخلاصه لوطنه، وذلك بالسعي نحو إصلاحه، وكفّ أيدي المفسدين عنه، والالتزام بالقواعد والقوانين، والقيام بالواجبات على أكمل وجه، فإذا ما توافرت هذه الأسس والمبادئ فبلا شك تكون هناك ممارسة للديمقراطية.

حيث أن العلاقة بين الوطنية والديمقراطية تمثل وجهان لعملة واحدة ،فالبناء الديمقراطي المستقر والثابت من شأنه توفير دعائم للمواطنين تنمي فيهم روح الوطنية، أي أن الديمقراطية تمثل الوعاء الحاضن للمواطنة و التي تعتبر الوطنية أعلى درجاتها،مما يسهل مشاركة المواطنين و يشجع انخراطهم في سيرورة البناء الديمقراطي.[30]

حيث تتلازم الديمقراطية مع المواطنة باعتبارأن الديمقراطية تقوم على الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهي بذلك تضمن الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني الدولة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية وغيرها، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة عميقة وجوهرية، إذ أنه لا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطوير وتكريس المواطنة لأن المواطنة هي السبيل الوحيد لتكريس سيادة القانون والمساواة أمامه وممارسة الحد الأدنى من الحقوق، لذلك تكون المواطنة هي المنطلق للمطالبة بالديمقراطية بغرض الوصول إلى السلطة وتوسيع مفهوم المواطنة لأن الديمقراطية هي في الحقيقة حكم ممثلي الأغلبية بموجب القيم الديمقراطية وعلى رأسها المواطنة[31].

وعليه يتضح لنا أنه لا حديث عن ممارسة للديمقراطية دون التمتع بقيم وطنية، و لا لمواطنة دون حاضن ديمقراطي وبالتالي فهناك علاقة ارتباطية بين القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية و المواطنة، أي أن هذه الأخيرة تساهم في تعزيز الثقافة الديمقراطية المتمثلة في مجموعة القيم و المبادئ الموجودة في المجتمع و المكتسبة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية للمواطن، من خلال تنشئة ديمقراطية التي تؤدي إلى خلق ثقافة ديمقراطية و بالتالي دولة مواطنة.

المبحث الثاني : المرصد الوطني للمجتمع المدني و مساهمته في ترقية القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية:

شكل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020[32] إرادة حقيقية لترجمة طموحات الشعب، و ذلك بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء الجزائر الجديدة،حيث انعكس عن ذلك جملة من الإصلاحات الدستورية الجوهرية شكل فيها تنظيم موضوع المجتمع المدني واحتوائه ضمن أعلى نص قانوني محور أساسي في العديد من النصوص الدستورية، امتد إلى إحداث مؤسسة دستورية استشارية تتولى إلى جانب مهامها الأخرى تقديم الآراء والتوصيات المتعلقة بانشغالات المجتمع المدني . و هو ما سوف نوضحه فيما يلي:

المطلب الأول:تعريف المرصد الوطني للمجتمع المدني.

أصبح لتنظيمات المجتمع المدني أهمية كبيرة على الصعيد المحلي والعالمي، حيث برزت ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني باعتباره عضوا هاما وفعالا في تغيير السياسات العامة والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

الفرع الأول:تعريف المجتمع المدني:

إن المفاهيم الحديثة لدولة القانون والحق، تشير إلى حركية اجتماعية قوية و سيرورة تحولات عميقة شهدها العالم في الفترة الأخيرة، خاصة بعد تحول أوربا من الاستبداد إلى الديمقراطية البرجوازية حيث فتح الباب أمام ميلاد مفهوم جديد لمؤسسة اجتماعية ينتظم فيها الأفراد خارج أجهزة الدولة ألا وهو المجتمع المدني، الذي شهد تحولا كبيرا في توظيفه منذ مرحلة التأسيس- لهذا المصطلح على يد الفيلسوف والمؤرخ آدم فيرغسون (Adam Ferguson) الذي كان من عصر التنوير الاسكتلندي وكان متعاطفاً مع المجتمعات التقليدية لأنها أنتجت الشجاعة والولاء حسب رأيه، فرضت وجود مصطلح كمشروع قومي بعد أن فشل نموذج الدولة الوطنية في البلاد العربية.

حيث حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم و تياراتهم الإيديولوجية والفكرية البرجوازية منها والماركسية الكلاسيكية والحديثة معا، و قد كانت لكل وجهته و نظرته الخاصة،لكنها تصب أساسا في فكرة واحدة مؤداها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية.[33]

كما عرف المجتمع المدني على أنه: نمط من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن، ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ورموزهم...وبهذا المعنى يطلق اسم " مدني" على التنظيمات والبنى وبالتالي على التضامنات النابعة عنها، التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية .[34]

إن المجتمع المدني يمكن أن نجد له عشرات من التعريفات، إلا أنها لا تخرج عن توافر أركان أساسية وهي:

-الركن الأول:

هو الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، الذي يعني الرغبة المشتركة لأصحابها بمحض إرادتهم الحرة، في ظل نعايش واقعي مع ظروف المجتمع،غير مفروضة من طرف أي جهة واختيارا في تقديم خدمة للمجتمع دون توقع لأجر مادي مقابل هذا الجهد للإيمان بقضية معينة .

-الركن الثاني:

وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، حيث تخضع منظمات المجتمع المدني للقوانين السائدة التي تتيح حرية تأسيسها من جهة،كما تخضع في تسييرها و قيامها بمهامها لقوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية، و تقوم العلاقة بين أعضائها على أساس التكافوء و احترام كل الآراء و الاجتهادات مما يجعلها إطارا يتيح لكل الأعضاء و يشجعهم على الابتكار و الإبداع والمساهمة الايجابية في الوصول إلى الغايات المشروعة و المشتركة.[35]

-الركن الثالث:

في المجتمع المدني هو ركن أخلاقي سلوكي :ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي [36].

وعليه يتضح أن المجتمع المدني يعد بمثابة مؤسسات غير ربحية تنشأ طواعية بأهداف مختلفة بغية المساهمة في الارتقاء بالمجتمع، بهدف حّل مختلف مشاكله وإشراكه في تسيير أموره بكل شفافية وفعالية وكفاءة، وصناعة القرار، والقيام بحملات تحسيسية وتوعوية لدمج المواطن في الحياة التشاركية، على أن تلتزم هذه المؤسسات أو التنظيمات في وجودها ونشاطها بمجموعة من القيم والمعايير التي تتجلى في احترام المبادئ والقيم الوطنية، تكريس المشاركة، والعمل ضمن جو من التراضي، وهو ما جسدته العديد من النصوص الدستورية التي أكدت على دور المجتمع المدني في إطار تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. حيث تعد الجزائر من الدول السباقة في تبني المجتمع المدني وذلك من خلال تشجيع النشاط الحزبي وإنشاء الجمعيات والنقابات.

الفرع الثاني: تعريف المرصد الوطني للمجتمع المدني:

يُعد المرصد الوطني للمجتمع المدني من الهيئات الاستشارية المستحدثة التي جاء بها التعديل الدستوري الأخير، حيث يعرف حسب نص المادة 213 من الباب الخامس من التعديل الدستوري على أنه "هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ومن بين مهامه الأساسية تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني.كما يساهم -حسب نفس المادة- في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، ويشارك المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

مما لا شك فيه أن التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة دستورية على مستوى أسمى نص قانوني في الهرم القانوني كأساس مرجعي وتنظيمي والمتمثل في الدستور، يعكس في حقيقته أهمية الهيئة كآلية دستورية استشارية تساهم باقتراح الحلول والبدائل المناسبة لمعالجة المعضلات،وصناعة القرار، وترشيده في المجال المرتبط بانشغالات المجتمع المدني، إن إضفاء الطابع الدستوري على مثل هذه الهيئة وتعزيز مكانتها المعيارية، يجسد في حقيقته إرادة سياسية فعلية في إشراك المجتمع المدني وتقوية مركزه باعتباره شريك تصور وقرار، وحليف استراتيجي وفعّال لاستقامة الدولة، وتجسير الفجوة الموجودة بين السلطة والمجتمع، وتحقيق الديمقراطية التشاركية، وتكريس مبدأ الرقابة الشعبية للمساهمة في صناعة التنمية الوطنية الشاملة.[37]

المطلب الثاني: دور و مساهمته المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية:

يتمتع المرصد الوطني للمجتمع المدني بمجموعة من الصلاحيات التي حدد معالمها التعديل الدستوري الأخير بموجب المادة 213، ونظمها المرسوم الرئاسي رقم 139/21 المتعلق ب المرصد الوطني للمجتمع المدني.[38]

الفرع الأول : دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز القيم الوطنية و المواطنة .

تبنى المشرع الدستوري الجزائري في تعديل 2020 فكرة المواطنة التي اتضحت معالمها و مقوماتها بدءً بديباجة الدستور والتي جاء فيها:إن الشعب الجزائري عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، وعن كل خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية القائمة على الحوار والمصالحة والأخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية"[39].

وجاء كذلك أنه يعتزم بأن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية، وأنه يتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن[40]. هذا ما كرسته المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي رقم21-139 على أنه:" يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية و المواطنة...."

حيث أن التثقيف من أجل الديمقراطية و ترسيخ قيم المواطنة يقوم على أساس تلقين المواطنين لحقوقهم و مسؤولياتهم وهو ما يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى غرس ثقافة حقوق الإنسان، و التعامل مع الفروقات بدراية ومعرفة ،بشكل معقول متسامح و أخلاقي يقوي التماسك الاجتماعي و التفاهم المتبادل و التضامن،و عليه فإن التثقيف و التربية من أجل ترسيخ قيم المواطنة و الديمقراطية ينبغي أن يشمل الممارسات و الأنشطة لتوعية أفضل لفرد في المجتمع و تحفيزه على المشاركة بنشاط و فعالية في الحياة الديمقراطية مع الالتزام بمسؤولياته و ممارسة حقوقه في المجتمع ،بحيث ينبغي أن يتمكن المواطنون من التحصل على معلومات وافية عن المؤسسات و القضايا الوطنية و الإشكاليات و الممارسات الديمقراطية ليكتسبوا بالتالي مهارات و قيم وطنية تمكنهم من لعب دور فعال و مؤثر على المستوى المحلى و الوطني.[41]

الفرع الثاني: دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز الممارسة الديمقراطية:

للمجتمع المدني دورا هاما في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتأكيد قيمها الأساسية الذي ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدوره كمدارس للتنشئة السياسية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية .ولا يمكن تحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع ما لم تصر منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالعقل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية.[42]

حيث نصت المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي رقم21- 139 على أنه:" يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية و المواطنة...." هذه المادة انعكاس لما تمر به الجزائر، فالجزائر كأغلب الدول النامية تمر بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية، ولذا يسودها نظام يطلق عليه تعددية مقيدة وليست كاملة أي أنها تسمح بهامش من الحريات ولكنها تضع شروطا وقيودا معينة على ممارستها، وهذه المجتمعات تتغير فيها مساحة تدخل الدولة في المجتمع المدني، حيث تتضاءل تضيق بصفة تدريجية، وهو ما يعني أن المجتمع المدني هو إحدى أدوات الانتقال إلى الديمقراطية وأن وجوده وقوته من أهم شروط الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان.[43]

وعليه يتضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تتضمنه من نقابات وتعاونيات، وجمعيات حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملاين المواطنين ديمقراطيا ،وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما يتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة و التربية الديمقراطية.

فمن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المدني أنه لا يهدف للوصول إلى السلطة ،غير أن قوى المجتمع المدني تدرك جيدا أنه ليس أخطر على المجتمع والوطن ابتعاد الناس عن السياسة وعدم اهتمامهم بالقضايا العامة ،لذلك لا تستطيع قوى المجتمع المدني أن تؤدي رسالتها إذا ابتعدت عن العمل السياسي ،وبالمقابل تصبح أكثر فاعلية في عملية صنع القرار.

حيث أنه وإن كانت في الغالب منظمات المجتمع المدني تعد نقابات مهنية أو منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة فمع ذلك تستطيع التفعيل ،والتحديث في المجتمع وفي شتى الميادين ،فقد ثبت بأن هذه المنظمات الصغيرة بإمكانها احتلال مراكز متقدمة من خلال برامجها من خلال دعمها لبرامج حزبية وان كان ذلك بصورة ضمنية.

الخاتمة:

و في الأخير نستنتج أن المراجعة الدستورية الأخيرة لسنة2020، قد منحت للمجتمع المدني مكانة و مكسبا دستوري هام تمثل في إحداث الهيئة الدستورية الاستشارية المتعلقة "بالمرصد الوطني للمجتمع المدني" التي تتولى تقديم أراء وتوصيات تتعلق بانشغالات المجتمع المدني إلى جانب إسهاماتها الأخرى المتمثلة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة.

حيث أن للمجتمع المدني دورا هاما في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتعزيز القيم الوطنية.لأن تأكيد هذه الممارسة ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع على مجموعة القيم الوطنية، وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدوره كمدارس للتنشئة السياسية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق التنمية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية.

قائمة المراجع:

[1] -العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا، مجلة إنسانيات، العدد2001/13، ص02.
Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales

[2] - المرسوم الرئاسي رقم20 -442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة2020 ،الجريدة الرسمية عدد 82 ، الصادر في 30 ديسمبر سنة2020.

[3] - مفتاح بن هدية، القيم الوطنية في المناهج التعليمية الجزائرية،مجلة دراسات وأبحاث،العدد 27 جوان 2017السنة التاسعة،ص 06

[4] -وردت كلمة مقيم في القرآن الكريم خمسة مرات : مرتان "ولهم عذاب مقيم" في سورة المائدة 37و سورة التوبة 67 ، مرتان "ويحل عليهم عذاب مقيم " سورة هود 39 و سورة الزمر 40 وواحدة في "في عذاب مقيم" سورة الشورى 45.

[5] - سورة الدخان،الآية 51.

[6] - مفتاح بن هدية ،المرجع السابق،ص06.

[7] - سورة الأنعام ،الآية161.

[8] - سورة البينة ،الآية 05.

[9] - مفهوم القيم الوطنية و الإنسانية، / http://baytdz.com "مفهوم القيم الوطنية والإنسانيةid=1331780" ?/

[10] -مفتاح بن هدية،المرجع السابق،ص 06.

[11] -محمد كامل سليمان القرعان، الصحافة اليومية الأردنية و مسؤوليتها في نشر القيم الوطنية في المجتمع،رسالة ماجستير في الإعلام،جامعة الشرق الأوسط،كلية الإعلام،2010،ص 46.

[12] - مفهوم القيم الوطنية و الإنسانية، / http://baytdz.com "مفهوم القيم الوطنية والإنسانيةid=1331780" ?/

[13] - مفتاح بن هدية،المرجع نفسه،ص 07.

[14] -سورة التوبة ،الآية 25.

[15] -حديث رقم 1926، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهْ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. بَابُ تَفْضِيلِ مَكَّةَ عَلَى سَائِرِ الْبِلَادِ.

[16] - مفتاح بن هدية، المرجع السابق،ص 07

[17] - /ما-هو-تعريف-الوطن /sphtt://aqraa.net،أطلع عليه بتاريخ 2022/01/05.على الساعة 22:00.

[18] - الموسوعة العربية العالمية الوطنية، الرياض مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع سنة 1996م، ص 110.

[19] - حسن السيد حامد خطاب، مفهوم الوطنية و التأصيل الشرعي، بحث مشاركة في ندوة: الانتماء الوطني في التعليم العام رؤى وتطلعات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ربيع الأول 1430/ 1431هـ/2009،ص03.

[20] - مفتاح بن هدية، المرجع السابق،ص 07.

[21] - حسن السيد حامد خطاب، المرجع السابق،ص03

[22] - /https://www.facebook.com/alyaqiin.libya/posts/1271896962919898

[23] -https://wikiyat.com/wiki/5851

[24] -قصير مهدي،مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية- بين التصور والممارسة –أطروحة دكتوراه في العلوم ،جامعة وهران2 محمد بن أحمد ،كلية العلوم الاجتماعية ،2016،2015،ص 37.

[25] - ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، الطبعة الثالثة، االمجلد الخامس، لبنان، بيروت، دار صاد،1994 ص120.

[26] -محمد عربي لادمي ، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية،دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها و قيمها ،مجلة آفاق العلمية ، المجلد 11العدد3/2019،ص 05.

[27] - خالدي محمد، تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر،ص15.

[28] - أحلام عابد، دور المواطنة في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تونس، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحى جيجل،2014/2013،ص27 .

[29] - أحلام عابد،نفس المرجع ،ص27.

[30] - قاسي فوزية، المواطنة الديمقراطية في الدول العربية الواقع و التحديات، مجلة القانون المجتمع و السلطة، 1(5) ص ص129-144 ص129.

[31] - معمري محمدو رانيي عبدالقادر، مفهوم المواطنة والديمقراطية وجدليّة العلاقة بينهما، التراث،17(4).ص112-132،ص119

[32] - مرسوم رئاسي رقم20 -442 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 ، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة2020 ،الجريدة الرسمية عدد 82 ، الصادر في 30 ديسمبر سنة2002

[33] - العيدي صونية،المجتمع المدني ..المواطنة و الديمقراطية، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،جانفي، جوان2008، العدد الثاني و الثالث،ص03.

[34] -كلثوم زعطوط ،مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية،مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية،العدد 33 مارس2018،ص 41.

[35] -حسام شحادة،المجتمع المدني، سلسلة التربية المدنية 6 المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا دمشق، 2015،ص 17.

[36] - كلثوم زعطوط ،المرجع السابق،ص 41.

[37] - سليمة قزلان، التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020 كآلية للارتقاء بدور ومكانة المجتمع المدني، مجلة السياسة العالمية المجلد 05، العدد02،السنة 2021 ،ص489.

[38] -المرسوم الرئاسي رقم 21 -139-المؤرخ في 12 ابريل سنة 2021 ، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية العدد29 الصادرة في 18أقريل 2020.

[39] - المرسوم الرئاسي رقم 442/20 الصادر بتاريخ 2020/12/30 ج.ر.ج.ج عدد 82، الصادر بتاريخ 2020/12/30.المتضمن التعديل الدستوري.

[40] - شويدر عبد الحليم، المواطنة قيمة حضارية ومناعة داخلية، السبت 06 مارس 2021

/http://www.ech-chaab.com/ar/أعمدة-و-مقالات/مساهمات-item/167366/المواطنة-قيمة-حضارية-ومناعة-داخليةhtm.

[41]- قاسي فوزية ،المرجع السابق،ص33.

[42] - ليلى بن بغيلة،" دور منظمات المجتمع المدني في التحديث والتنمية السياسية في الجزائر"، مجلة المعيار، العدد35 جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2014 ، ص 7.

[43] - وردية زعروري حدوش، تعليق على المرسوم الرئاسي رقم21 -139 المؤرخ في 12 ابريل سنة2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة تيزي وزو، المجلد 16 العدد 02 السنة 2021، ص12.